الفصل الثالث : قراءة في نظريات التنمية الاقتصادية

المحاضرة 08

1- نظرية التبعية الدولية:

حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير في سبعينات القرن الماضي من طرف مفكري العالم الثالث، وذلك كنتيجة لتزايد تفتح البصيرة حول كل من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي.

ترى نماذج التبعية الدولية إن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها ببعضها. وفق ثلاث تيارات فكرية هي:

1-1- نموذج التبعية الاستعمارية الجدية:

يعد هذا النموذج امتدادا غير مباشر للفكر الماركسي للتنمية، فهو يعزو وجود استمرارية التخلف في البلدان النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل بين البلدان الغنية والفقيرة لوجود عدم تكافؤ القوة بينهما، الذي يبقي على سيطرة دول المركز وتبعية دول الأطراف، حيث تتوافق مصالح بعض المجموعات القليلة(مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين والموظفين الحكوميين...الخ، التي تتمتع بالمداخيل المرتفعة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية والنخب الممثلة في البرلمان في البلدان النامية) مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي (مثل الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهي ممولة من طرف البلدان الغنية) مما يجعلها تلعب دورا رئيسيا في إبطاء التنمية، وربما يقود ذلك إلى منع جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن إن يحدث ويخدم عامة الناس في هذه البلدان النامية، الأمر الذي يترك متوسطات الدخول منخفضة ومستويات المعيشة جد متدنية، مقابل قلة تتمتع بالرفاهية.

يرى كل من Paul Baranو Gunde Frank و سمير امين أن الرأسمالية والراسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، وان الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة. كما يؤكد

Emanuel إن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء والفقراء، لان الأجور هي أدنى في البلدان الفقيرة وان عدم المساواة في الأجور هي سبب لعدم تكافئ التبادل.

من جهة أخرى يعد العهد الاستعماري السبب المباشر للتبعية وما تركه من استغلال اقتصادي شوه الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، التي أجبرت على تجهيز وتصدير المواد الخام إلى البلدان المتقدمة، مما أعاق التنمية الصناعية لديها، كما إن التوجه نحو التصدير والهيمنة الأجنبية على هذه البلدان حد من نمو السوق الداخلي، و أعاق قيام الصناعات الأساسية الوطنية. وبالتالي فان أصحاب هذه النظرية (الماركسيون الجدد) يرجعون حالة التخلف التي تعيشها البلدان النامية إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية عن طريق النخبة المحلية من أصحاب المصالح التابعة لها، ولهذا يكون إصلاح النظام الرأسمالي الدولي مطلبا ضروريا لتحرير دول العالم الثالث من الهيمنة والتبعية المباشرة وغير المباشرة.

1-2- نموذج المثال الكاذب:

حسب مفكري ثورة التبعية الدولية ومحاولة لإبقاء البلدان النامية في حالة التخلف، صيغت العديد من النظريات والنصائح المغلوطة وغير المناسبة لها من طرف البلدان المتقدمة بغية حصولها على التنمية وهو ما يسمى نموذج المثال الكاذب . ويرجع ذلك إلى التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الذين يعرضون نماذج مثالية معقدة لاقتصاد قياسي غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، متحججين إن التنمية الأوروبية قد بنيت على استعمار وتحطيم الشعوب وتخلفها، مما أنشأ علاقة تبعية تستطيع بموجبها بلدان المركز تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، في حين تحقق بلدان الأطراف بعض النمو كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة.

1-3- فرضية الثنائية التنموية:

تشكل فرضية التنمية الثنائية عقبة في طريق تحقيق التنمية لدى البلدان النامية التي تتضح فيها معالم الثنائية من خلال تمركز الثروة في أيدي قلة قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، حيث تتجسد هذه الفرضية في الأوجه التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد كأن توجد طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة القليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة والمستوى

التعليمي والثقافي المرتفع، مع الكثرة الفقيرة الجاهلة والأمية في بلد ما، أو تعايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية؛

- إن هذا التعايش يتميز بالاستمرارية وليس مرحليا لكون أسبابه هيكلية وليست عابرة يصعب ازالتها؛
- لايوجد تقارب بين القطاع(أو البلد) المتقدم والقطاع(البلد) المتخلفة، بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، ويتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العامل في الأول وتدنيها في الثاني؛
- تقود الخواص الثلاثة سابقة الذكر إلى خاصية أخرى خطيرة وهي إن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بانتعاش القطاع المتقدم، بل على العكس فبدلا من جذبه للأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل وتعميق تخلفه، مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية.

هناك إجماع من طرف مؤيدي نماذج ثورة التبعية الدولية باختلاف ايديولوجياتها على الفرض المطلق للنظريات الاقتصادية الغربية التقليدية المركزة على النمو كمفهوم للتنمية، فهم يشككون في صحة نموذج لويس وشنيري، ويؤكدون على ضرورة توازن القوى الدولية والحاجة إلى مزيد من الإصلاح السياسي والمؤسسي محليا ودوليا، كما قامت بعض الدول المتبعة لهذا النهج بمصادرة ملكية الأصول الخاصة على أمل أن تكون ملكية القطاع العام لها أكثر فعالية وتساهم في استئصال الفقر المدقع، وزيادة فرص التوظيف وتزيد من عدالة توزيع الدخل، وترفع مستويات المعيشة.

لقد تخللت نظرية التبعية نقطتين ضعف رئيسيتين هما :

أولا: على الرغم من أنها قدمت تفسيرا لماذا تظل العديد من دول العالم متخلفة إلا أنها قدمت تفسيرا محدودا عن كيفية تحقيق الدول للتنمية؛

ثانيا: ربما يكون الأهم أن التجربة الاقتصادية للدول الأقل تقدما التي قامت بعمليات تأميم للصناعة كانت في معظمها ذات نتائج سلبية .

لكن بعض المؤيدين لهذه النظرية يرى أن أهم طريق فعال للتعامل مع المشاكل الاجتماعية المتنوعة هو السير السريع نحو النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المحلي والدولي، والمزج الحكيم بين النشاط العام والخاص وليس القطاع العام وحده، مثلما حدث في كثير من الدول اقل تقدما التي قامت بتأميم الصناعة فكان لها نتائج سلبية معاكسة، الأمر الذي يجعل مفتاح نجاح التنمية هو الاهتمام بالتوازن بين ما يمكن للحكومة إن تحققه

من نجاح عن طريق سياساتها المتنوعة، وبين ما يمكن إن يفعله نظام السوق الخاص، والأفضل ما يمكن إن يحققه الاثنان معا.